

هذا ما سيحصل نتيجة تطبيق ورقة بعدا المالية الإقتصادية

بروفسور
جاسم عجاقة



تتجه أنظار اللبنانيين إلى اجتماع الحكومة هذا الأسبوع، لمعرفة محتوى جدول أعمالها الإقتصادي والمالي والقرارات التي تنوي إقرارها، خصوصا بعد لقاء بعدا المالي الإقتصادي في 9 آب الجاري. وإذا كانت مشاريع "سيدر" من بين البنود التي ستحتل الصدارة، إلا أن تطبيق قرارات ورقة بعدا المالية الإقتصادية، تبقى الأكثر أولوية نظرا لتداعياتها الإيجابية.

تحتوي ورقة بعدا المالية والإقتصادية مجموعة من الخطوات التي وصفها الرئيس سعد الحريري بالخطوات الأساسية. وتتضمن: إقرار موازنة العام 2020 في مواعيدها الدستورية؛ الإلتزام بتطبيق دقيق لموازنة 2019 والإجراءات المقررة فيها وتوصيات لجنة المال والموازنة؛ وضع خطة تفصيلية للمباشرة بإطلاق المشاريع الاستثمارية المقررة في مجلس النواب والبالغة 3.3 مليارات دولار، بعد إقرار قانون تأمين الاستثمارات لها، إضافة إلى مشاريع «سيدر»؛ الإلتزام بالتطبيق الكامل لخطة الكهرباء بمراحلها المختلفة؛ إقرار جملة القوانين الإصلاحية لاسيما منها المناقصات العامة، التهزب الضريبي، الجمارك، الإجراءات الضريبية، والتنسيق مع لجنة تحديث القوانين في المجلس النيابي؛ تفعيل عمل اللجان الوزارية، خصوصا في ما يتعلق بإنجاز إعادة هيكلة الدولة والتوصيف الوظيفي؛ إستكمال خطوات الإصلاح القضائي وتعزيز عمل التفتيش المركزي وأجهزة الرقابة والتشدد في ضبط الهدر والفساد والإسراع في إنجاز المعاملات؛ وإعادة النظر بالمؤسسات غير المجدية والغاؤها وفقا لما تقرّر في القوانين السابقة.

• هذه الخطوات تُعتبر إصلاحية على مستويين:

الأول - من ناحية النهج المُتبع من قبل السلطة السياسية في إدارة الشؤون المالية للدولة اللبنانية، حيث نرى أن الخطوات الأنفة الذكر كلها خطوات كان يتوجب على الحكومة القيام بها منذ زمن بعيد. ولكن كما يقول المثل «خطوة متأخرة أفضل من غيابها» خصوصا أن هناك إشكالية كبيرة في نهج الإدارات العامة وأصحاب القرار، والتي أدت إلى غياب كلي للحكومة الرشيدة. من هنا يُمكن القول إن معظم الخطوات الواردة في ورقة بعدا المالية هي بداية أكثر من جيدة نحو الحوكمة الرشيدة للإدارة المالية للدولة اللبنانية والقطاع العام.

الثاني - من ناحية التداعيات المالية، فهذه الخطوات هي التي يُطالب بها

المجتمع الدولي والإقتصاديون، وتشكّل وحدها ضمانة (في حال تنفيذها) لمحو عجز الموازنة وتسجيل فائض على الأمد المتوسط إلى البعيد. فالفساد الذي يعصف بمؤسسات الدولة وإداراتها له تأثير سلبي كبير على عجز الموازنة، حيث أن الكلفة على خزينة الدولة في أقل تقديرات نتيجة هذا الفساد تفوق الـ 5 مليارات دولار أميركي. ناهيك عن التداعيات الناتجة من عدم تحصيل إيرادات الدولة التي بلغت نسبة تحصيلها العام الماضي 62% وكل هذا بسبب الفساد.

لقد قمنا بحساب الإيرادات والتوفير الناتج من تطبيق كلي وكامل لورقة بعدا المالية والإقتصادية، والنتيجة كانت صادمة. إذ على الأمد البعيد تصل قيمة

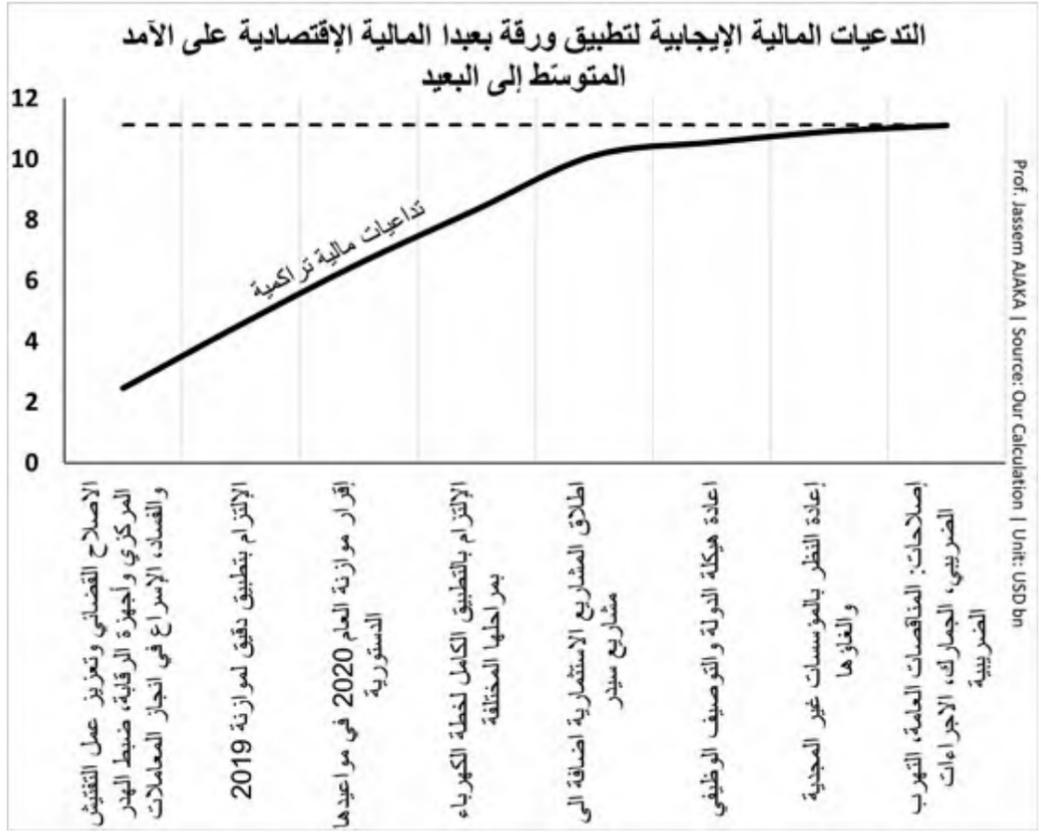
الإيرادات والتوفير الناتج من التطبيق إلى أكثر من 11 مليار دولار أميركي. بالتأكيد تتفاوت قيمة المبلغ الذي سيتم تحقيقه بحسب نسبة تطبيق كل بند من بنود ورقة بعدا، إلا أن الرسم التراكمي للأرقام القصوى التي يُمكن تحصيلها تُعطي فكرة عن مستوى الإجمام المُرتكب بحق المال العام، إن من ناحية الفساد والهدر أو حتى من ناحية عدم الإلتزام بالمهل الدستورية! هذه الورقة التي يُصنّف رئيس الجمهورية على تطبيقها كما ذكر وقال الأسبوع الماضي «عدم تطبيق هذه المقررات يعني أن لا حكم في لبنان». هذا التصريح يعني أن رئيس الجمهورية سيفرض وضع هذه الورقة على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المتوقعة

هذا الأسبوع في بيت الدين. وبالتالي سيكون إهتمام الأسواق المالية مُنصب على هذه الورقة بالتحديد وما سينتج من قرارات عملية في اجتماع الحكومة. والأهم، هل سيكون هناك لجنة وزارية لمتابعة تطبيق هذه المقررات أم لا؟ إذ أن وجود لجنة وزارية يعني أن الأطراف السياسية جذية في معالجة هذه المُشكلة الأساسية والتي لم تستطع أي حكومة حلّها حتى الساعة.

الجدير ذكره، أن مقررات ورقة بعدا المالية والإقتصادية في حال طُبقت كفيلة بتحقيق فائض في الموازنة العام ومن جهة أخرى لتمويل مشاريع إستثمارية؛ من هنا نرى أن الأولوية يجب أن تكون لهذه الورقة على حساب أية مشاريع أخرى. لكن تطبيقها لا يمنع تنفيذ مشاريع «سيدر» والتي ستشكّل رافعة أساسية في موازنة العام 2020 في حال تمّ البدء فيها هذا العام!

أيضا، وعلى صعيد ورقة بعدا المالية، يُمكن القول إنها تشكل الضمانة الوحيدة لتأمين الإستقرار المالي للدولة اللبنانية. من هذا المنطلق، نرى أنه وفي حال تمّ أخذ قرارات تنفيذية لهذه الورقة في اجتماع الحكومة اللبنانية، فسيكون هناك احتمال أن يتمّ تعديل قرار «ستاندارد أند بورز» المتوقع صدوره آخر هذا الأسبوع أو بداية الأسبوع القادم، فهل يعي المسؤولون أهمية هذا الأمر وتكون جلسة الحكومة القادمة نقطة تحوّل في إدارة شؤون البلاد؟

يبقى القول، إن طرح ملف التعيينات في جلسة الحكومة المُتوقعة قبل صدور تقرير وكالة التصنيف الإئتماني «ستاندارد أند بورز»، مؤشّر إلى عدم جذية في هذا السياق من ناحية أن هذا الملف الخلافي قد يُطيح بالجلسة ويقضي على أي أمل بالخروج بقرارات عملية لورقة بعدا المالية. من هذا المنطلق نتمنى ونتطلّع إلى حلّ مُشكلة التعيينات خارج الجلسة وعرضها في الجلسات التي تلي هذه الجلسة، نظرا لأهمية محتوى وتوقيت وتداعيات قرارات الجلسة هذا الأسبوع.



اللقيس جال في مصالح زراعية في بعلبك

من جهود لمكافحة هذه العدوى، لأنّ مكافحة الكيمائية لم تكن سبيلا ناجحا لها، بالإضافة إلى أنّ هذا المُفتترس للكرمة والأشجار المثمرة هو عدو للبيئة».

وقال: «طبّقنا تقنية مكافحة البيولوجية الصديقة للبيئة باستعمال المُفتترسات بعيداً من المبيدات المضرة، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي تهاك المزارعين وتخفف من الأضرار الصحية التي تنتج من استعمال المبيدات الكيمائية».

وختم: «من غير الطبيعي وجود عداوة بين القوى السياسية، لكنّ حق الاختلاف والخصومة مشروعان في العمل السياسي، وهذا الأمر تمّ إثباته في أكثر من محطة، وآخرها مصالحة بعدا».

بعد ذلك ورّعت الأعداء على المزارعين، وجال وزير الزراعة والحاضرون على مختلف المختبرات في المصلحة.

جال وزير الزراعة حسن اللقيس في مصلحة زراعة بعلبك الهرمل ومصالحة الأبحاث الزراعية كفرمان وتعاونيات بعلبك، وأطلع على حسن سير العمل، وأعطى توجيهات لمساعدة المزارعين، ونوّه بالجهود المبذولة من العاملين.

وختم جولته برعاية احتفال توزيع الأعداء الطبيعية للمزارعين، الذي نظّمته مصلحة الأبحاث الزراعية تل عمارة ربايق، في حضور المدير العام للزراعة لويس لحد ومدير مصلحة الأبحاث ميشال أفرام ورؤساء بلديات ومخاتير ومزارعين.

وكانت كلمة لافرام شكر فيها للوزير اهتمامه، وتوزيعه البذور مجاناً على المزارعين، مشيراً إلى أنّ «هذا الأمر لم يحصل منذ سنوات لولا جهود الوزير اللقيس في مجلس الوزراء».

وشدد اللقيس على أنّ «أهمية هذا اليوم هو ما قام به العاملون في فرع الأشجار المثمرة في مصلحة الأبحاث

خير وسليمان تفقدا طريق خط البترول

المهنيات في عكار نظراً لأهميتها وحاجة المنطقة لها، لكونها تخلق الآلاف من فرص العمل للشباب العكاري، وتشكّل نقلة نوعية في العمل الإنمائي للمناطق في عكار».

سليمان

ثم كانت كلمة لسليمان رغب فيها باللواء خير وشكر الرئيس سعد الحريري على دعمه واهتمامه بالمنطقة، ودعا الكتل السياسية لأن تكون «صفاً واحداً وتتعاون مع الرئيس سعد الحريري في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ فيها البلاد للخروج من هذه الأزمة». وطالب كل القوى المتمثلة بالمجلس النيابي «وخصوصاً التي نالت ثقة العكاريين، بالوقوف مع مطالب عكار وإنصافها ورفع الحرمان عنها والمسيطر عليها منذ سنين». وقال: «نحن أمام فرصة للدفاع عن عكار وحقوقها داخل المجلس النيابي عبر إقرار مجلس إنماء لمحافظة عكار وبعلبك الهرمل، والجلسة المقبلة هي اختبار لنا لإقرار هذا المشروع الذي سيكون النافذة الوحيدة لوضع عكار على الخريطة الإنمائية».

تفقد رئيس الهيئة العليا للاغاثة اللواء محمد خير والنائب محمد سليمان، طريق خط البترول بعد انتهاء أعمال تعبيدها وتزفيتّها، يرافقهما مدير شركة الأرز التي نفذت المشروع ربيع الحليبي. واستتبعت الجولة باحتفال تكريمي لهما، أقامته بلدية خط البترول وحضره النائب وليد البعيريني ورؤساء بلديات ومخاتير وأمنيون وفاعليات المنطقة.

وبعد كلمات لكل من رئيس البلدية وليد عثمان ورئيس بلدية العمائر رجم عيسى أحمد الشيخ، أوضح خير في كلمة، أنّ زيارته هي لمتابعة تنفيذ الأعمال والإشراف على المشاريع الضرورية والملحة لهذه المنطقة، بتوجيه وطلب دائم ومستمر من السلطة التنفيذية ومن الرئيس سعد الحريري بشكل مباشر، الحريص دائماً على خدمة عكار واهلها». وشكر سليمان وكل نواب المنطقة «الذين تابَعوا ويتابعون باستمرار كل طلبات المنطقة ومشكلاتها». ولفت إلى أنّ «الرئيس الحريري سيضع خطة جديدة وآلية ستسمح بالوصول إلى معظم المناطق ومساعدتها».

وناشد نواب عكار «الضغط لاستكمال ملف